اليساري

العدد 21 - تاريخ 15/02/2013

الشعب يريد إسقاط النظام

الثورة وجبهة النصرة

تصاعد الاهتمام بجبهة النصرة في الفترة الأخيرة، وبدأ الضخ الإعلامي عن قوتها و"بطولتها" و"إنسانيتها"، كأن هناك من يريد ذلك، ومن يريد منه مسألة ما: السلطة لتخويف الشعب وإعادة التوازن بعد أن بات مختلاً لغير مصلحتها، وخصوصاً أنها هي من أطلق الاسم ومن بدأ في الترويج له. وقوى إقليمية تريدها أن تكسب وتصبح هي القوة المسيطرة لتخريب الثورة، وقوى دولية تريد ذلك سواء لتبرير عدم التدخل (ليس التبرير لنا بل للرأي العام لديها) أو لتبرير دعم السلطة ومدها بالأسلحة.

وهناك كذلك جزء من "الثوار" الذين باتوا يحسون بمأزق العمل المسلح بعد طول الزمن دون حسم، رغم التطورات المستمرة على الأرض (التي بات بعضها ينسب لجبهة النصرة)، والذين باتوا يتعلقون بـ "منقذ"، فانساقوا خلف التضخيم الإعلامي الذي تقوم به جهات متعددة كما أشرنا. وباتت الجبهة هي هذا "البطل المخلص" الذي سيسقط النظام (وليس الشعب كما كان الشعار الأهم)، خصوصاً أنها، كما يقال، تمتلك المال (من أين؟) والسلاح.

فهل نتمهّل قليلاً، ونحكم العقل بدل الانفعال الذي لا يؤدي سوى إلى الكوارث؟ هل نتمهّل في نقل المعلومة، وندقق قبل أن نكرر خبراً أو حالة؟ أن نبحث في الملموس عن حجم جبهة النصرة، عبر السؤال المباشر وليس عبر الإعلام والصورة في الفضائيات؟

جبهة النصرة تقيم سلطة في مناطق حررها الشعب وليس هي، وتفرض أسوأ قوانين قروسطية تحت حجة تطبيق الشريعة وعناصرها لا تفقه في الشريعة شيئاً بل تردد خلف أميرٍ منظومة وهابية (وليست سنية حتى) تجعل الصراع هو صراع ديني، وتقرر أن المعركة الأولى هي في إطار الدين ضد الروافض والمارقين والملحدين والكفرة، تبرر القتل العشوائي بحجة أن الله سوف يرسل الأبرياء إلى الجنة رغم أن الدين لا يبرر أي قتل إلا بالحق.

لقد خطفت الجبهة من مختلف الطوائف، واعتقلت كل مخالف لرأيها، واهتمت بالسلطة حتى قبل أن تسقط السلطة. فماذا يفيد توزيعها الخبز، أو قدرتها العسكرية سوى أنها تدفع إلى حرف الثورة وتفجير صراع طائفي، و"تكفير السنة" من سلطة في أسوأ أشكالها، ما دامت تفعل ما يشوش على الثورة ويلهيها في معارك جانبية، ويخيف قطاعات مجتمعية، ربما يفضي إلى تفجير الصراع الطائفي؟

لندقق لكي لا ننساق خلف خطر كبير يفشل الثورة ونحن نعتقد بأنه ينجحها. ولا يجب أن يقود العوز المالي أن الحاجة إلى التسلح إلى دعم قوة وجدت أصلا، وبكل هذه المواصفات، لكي تحرف الثورة فتتحول من صراع شعب ضد سلطة مافياوية مستبدة إلى صراع طائفي السلطة هي الحكم فيه.

في مواجهة السلطة، ولكي تتطور الثورة، يجب تخليص الثورة مما علق بها في الفترة الماضية، من الراكبين الذين دخلوا على خط الثورة بعد عام ونصف من انطلاقتها.

الصواريخ وما أدراك..!

أن يصل النظام إلى إطلاق الصواريخ من دمشق، إلى المدن السورية، فهذا له دلالة واحدة، أن المعارك الميدانية انتهت لصالح الثورة، وفقد الأرض كلية، ولم يعد بمقدوره أن يستعيد لا الشعب ولا السيادة، ويتعجل حلاً يبقيه، أو يستدعيه إلى طاولة الحل.

ربما في السياسة هذا تفكير مشروع، ولكنه أثناء الثورات، وهذا ما لا تفهمه الأنظمة، فهذا ضرب من العبث، فالنظام بالنسبة للثورة سقط كلية، وليس لأن الشعب رفع شعار: إنه يريد إسقاط النظام، بل لأنه فقدها فعلاً وعبر الصراع.

الصواريخ ستزيد القتل والدمار، ولكنها ستعجّل بزوال النظام، الذي قتل ودمر وعذّب وشرد وهجّر وصفى، بعد طول نهب وفساد وشمولية لأربعة عقود.

غياب العقل السياسي للثورة

تستمر الثورة في سوريا وهي تعاني أكثر ما تعاني من مستوى العنف و القتل و الدمار المخيف، الذي اقتحم جميع تفاصيل حياة السوريين ليشكل حاضرهم ويهدد بأن يكون جزءً من المستقبل، إضافة إلى أخطار تهدد المجتمع السوري والدولة السورية ما يحتم على القوى السياسية الشروع في صياغة برنامج عمل سياسي واقتصادي واجتماعي يكون بمثابة خطة طوارئ لإدارة واقعية لهذه المخاطر.

ولكن غياب العقل السياسي للمعارضة المكرسة أو ضحالته، والاستعاضة عنه بالنواح والسباب على شاشات الإعلام، يعزز المخاوف، و هو ما جعل الثورة تبدو وكأنها تسير بدون عقل، فيسودها العمل العفوي، ورغم التقدم الكبير في تنظيم العمل العسكري وتعاظم قوته، إلا أنه يعاني من التوهان السياسي والوطني الذي بات يطبع معظم التشكيلات المسلحة، نضيف إليه مؤخراً تصاعد الحصار الدولي على الثورة، حيث تشتكي التشكيلات العسكرية المقاتلة في طول البلاد وعرضها، من تضييق الخناق عليها، فبات إضعاف الثورة وإخضاع ذراعها العسكري مهمة دولية ملحة في غمرة البحث عن «حل سياسي».

إن مبادرة الشيخ معاذ الخطيب، ألقت حجراً في بركة المعارضة الآسنة، إذ إنها كشفت عن عورات المعارضة السورية المنضوية في الائتلاف والمجلس الوطني، وأظهرت الرعب الحقيقي الذي يتملك المسيطرين على المجلس الوطني خصوصاً الإخوان المسلمين والملتحقين بهم من فقدان المركز السلطوي الذي يعارضون النظام من أجله، كذلك فتحت الباب على «تشبيح» أولئك الذين باتوا يعيشون على عطايا الثورة، وهو ما يستدعى من قوى الثورة الحقيقية إعادة النظر بالهيئات السياسية التي تمثلها بفعل الأمر الواقع.

فقد أبت المعارضة السورية أن تكون الابن البار للثورة، وتمسكت دوما بدور «اللقيط» الذي يصيح في أروقة الدول الكبرى، بانتظار تدخل العامل الدولي الذي افترضته آتياً لا محالة وسيصب في مصلحة الثورة، أما الثورة فتطورت في اتجاه آخر، وصارت قوة لم يحسب حسابها لا الأعداء ولا الأصدقاء ولا المعارضين هؤلاء، قوتها هذه، جلبت مشكلات وأزمات لا حصر لها، فضلاً عن تدخلات كثيفة جداً من جميع الدول النفطية.

وحقيقة الأمر أن من يتوسل نصرا عسكريا حاسماً ومزلزلاً لقوى الثورة فهو واهم، وهذا ليس مرادفاً للحديث عن تراجع الثورة الذي يسوقه بعض المعارضين «الوطنيين» لتبرير تخاذلهم، فالثورة مازالت تحاصر العديد من القطع العسكرية الضخمة، وتشن هجمات مؤثرة على حواجز ومواقع أخرى، و الحديث عن تراجعها هو محض هراء وتشاؤم من تعبت قلوبهم من هول المعركة، لكن هذا لا يمنع من ضرورة عدم الانسياق وراء وهم الحسم العسكري الكامل، بل أن يكون هدف العمل العسكري هو الحسم السياسي، ما يرتب على الثورة مزيداً من تنظيم قواها العسكرية وقوننة وضبط سلوكها وخطابها، وأخيراً تفعيل العقل السياسي بحيث يكون عاقلاً جريئاً ومبادراً وحراً، لا جباناً وخاملاً وأسيراً لمصالح القوى الدولية.

تجاوز أخطاء الثورة:

لقد سجلت الثورة السورية، أكبر عملية مشاركة جماهيرية وإدارة ذاتية من قبل «العامة» لشؤونهم السياسية والإعلامية والحياتية، كما سجلت أكبر تدخل خارجي في شؤونها ومساراتها!!. هذا التناقض عدا عن كونه نتاج همجية وتوحش النظام من جهة واستكلاب الغرب ودول النفط على الثورة من جهة أخرى، فهو كذلك نتاج انفجار ثورة سياسية بدون سياسيين وبدون حياة سياسية سابقة وبدون صراع سياسي وبدون أحزاب، مما أضعف التنظيم السياسي للثورة وأضعف مناعتها للتدخلات القذرة ذات اللبوس الإنساني والثوري، ولا يبدو أننا بصدد حل هذا التناقض اليوم، بالرغم من كونه تناقضاً مدمراً جعل الثورة تفرط في عفويتها، إلا أن حله سيكون في مجرى الصراع الاجتماعي السياسي القائم، وهنا علينا أن نميز عندما نرصد «أخطاء وانحرافات الثورة» بين تلك التي تنتج عن عقل سياسي واردة سياسية محددة تريد للثورة مساراً مغايراً لما أعلنه الثوار منذ البداية في دولة مدنية تحقق مصالح الطبقات الشعبية، وبين تلك الأخطاء التي تأتي كجزء من العملية التاريخية، وكنتاج للضعف البنيوي الذي قبعت فيه البلاد برمتها.

الحلول الدولية والتقسيم:

منذ الآن بدا تخبط المعارضة السورية أمام طروحات الحلول وطاولات الحل، وربما نكون امام حد قريب لوطنية السوريين، قد يحدث تصادم ومواجهة بين طموحاتهم وتصوراتهم لوطنهم من جهة، وطموحات ومصالح الدول الكبرى من جهة اخرى، قريباً جداً سوف تأتي تلك اللحظة التي يكشف فيها حلفاء النظام وأعداؤه المزعومين عن مآربهم الحقيقية، وعن فحوى الحل الذي من اجله يضعفون قدرة الثورة على الاستمرار، فليس سوى الشعب من يريد رحيلاً كاملاً للنظام، وأرضا موحدة يعيش فيها جميع السوريين كمواطنين متساويين، أما اللاعبون الدوليون فيرومون بقاءً ما للنظام مهما طال الجحيم الذي يذرفون دموع التماسيح على أطلاله، إذا كان بقاءً كاملاً على طول البلاد وعرضها بما يعنيه من هزيمة للثورة، فهذا جيد ومحبذ، وإلا فلا ضير من بقائه على بقعة ما، فللتقسيم حلفاء كثر هم أصدقاء النظام و«أعداؤه»، في حين أن له عدو حقيقي واحد: الشعب.

اليسار والخيار العسكري

تحسم نتائج الصراع في النهاية موازين القوى، وذلك بتوفير القدرة على تنظيمها وبلورتها والكفاح الدائم على تنميتها بتحقيق تراكمات ضرورية لها، وتثبيت أثرها في حركة الصراع السياسي. أياً كانت الأشكال الكفاحية التي ساهمت حزمة من الشروط الموضوعية والذاتية على ظهوره بها، بإقصاء أو تهميش الأشكال الكفاحية الأخرى. أخذ الصراع في الانتفاضة الشعبية الثورية السورية بعد أشهر من النضال السلمي البطولي وضعه العسكري-الحربي إلى حين بلورة مخرج نهائي لها، إما برفع أهداف الانتفاضة الشعبية إلى سدة العملية السياسية، وإسقاط النظام، أو بمخرج تسووي بين طرفي الصراع، من هنا لا يمكن التعويل، وفق منهجية مثالية-ذاتية، تسقط الرغائب على القوانين الموضوعية، بتحجيم العسكرية-الحربية والخطابات الأيديولوجية الملازمة لها، دون إدراك أسبابها العميقة التي ما تزال ثابتة، والقائمة بنيوياً في حتمية خيار الطغمة العسكرية، التي تأسس مشروعها التاريخي من بداياته على تلك السببية البنيوية بين العسكري والاقتصادي والسياسي، من هنا يمكن مقاربة بعض أسس الوضع الذي أفضى إلى زيادة تهميش "اليسار الثوري"، وهو غير الأحزاب الشيوعية التي التحقت بالطغمة العسكرية وتحالفت معها وفق الصيغة التي قدمتها منذ أكثر من أربعة عقود وتعمقت في الانتفاضة الشعبية، أو تجمع اليسار الماركسي الذي وجد في الأطروحات الهزلية المائعة "لهيئة التنسيق الوطني" غايته، دون أن يظهر أي تمايز فكري أو سياسي عن حزمة قوى التحالف الأخرى، رغم أن هذا اليسار الثوري ليس مبلوراً في حزب بل هو تيار يحاول أن ينهض ويتبلور.

لم يكن اليسار الثوري مستعداً لأسباب ذاتية للقبض على هذا الخيار ومعاينته، كتحدي وضعته "الفاشية" في وجه الانتفاضة الشعبية، والعمل على الاستجابة لحيثياته، والتفاعل الإيجابي معه، لذلك بقي خارج متن هذا الشكل الكفاحي للانتفاضة، مكافحاً في هوامشه لعقلنته ونقد انحرافاته، وتسهيل بعض المشاركات المحدودة فيه، من خلال الطبابة والإغاثة وسواهما، والإسناد الدعاوي لأسبابه وتوضيحها، لا نقده بوصفه انحرافاً عن خط الثورة السلمي، بل بكونه استجابة عضوية خرجت من رحم النضال الثوري السلمي، لمواجهة حتمية حربية وضعتها الطغمة العسكرية في وجه الانتفاضة لتركيعها وسحقها، منذ انطلاقتها المجيدة في 18آذار 2011. ووقوف اليسار الثوري في هذا الموقع ناجٌ عن شرطين أساسيين:عجزه عن الاستجابة للشرط العسكري لأسباب ذاتية محضة تعكس ضعف تكونه الحديث وعدم تبلور تنظيمه وأدواته الكفاحية وقدرته على التواصل مع تحالفات ضرورية توسع دائرة حركيته، وموقفه الأخلاقي الذي أبعده عن التجاوب مع وسائل الدعم والإسناد التي وفرتها القوى الإمبريالية والرجعيات العربية، لقوى المجلس الوطني التي تبنت الخيار العسكري ورفعت من شأنه في مواجهة خيارات أخرى، من أموال وأجهزة كومبيوتر واتصال متعددة الأنماط، وشرائح الكترونية للاتصالات الدولية تضعها خارج الرقابة الأمنية، ووثائق للتنقل، ودورات تدريبية...عناصر متعددة ومربوطة بشروط الولاء الظاهر أو المستتر ساهمت في تحسين موازين القوى لا في مواجهة الطغمة العسكرية فحسب، بل في مواجهة اليسار الثوري والقوى العلمانية والديمقراطية... ونلمس آثار هذا الخلل بوضوح في هيمنة الاتجاهات الإسلامية والليبرالية على المواقع الالكترونية الناطقة باسم الثورة والصحف الالكترونية والورقية، والمراكز الإعلامية المتعددة، وتوفير الظهور الإعلامي للسياسيين والناشطين وتهيئة الفرص لهم لكسب الجوائز العامة، مما ساهم في إبراز هذه القوى وامتحان قدراتها التعبوية بتوفر الوسائل التي تساهم في الترويج لأطروحاتها وما بات يظهر واضحاً من ميولها الاقصائية المحجبة أحياناً والسافرة في أحيان كثيرة.

في هذه الشروط الانحيازية، لا يمكن لليسار أن ينتزع مواقعاً متقدمة، إلا بالثبات في موقعه الكفاحي، والعمل على التقدم التدريجي للمواقع الطليعية الميدانية للثورة.

من أجل شعب حر

وعدالة ومساواة في الحقوق

ووطن مستقل

نريد إسقاط النظام

تحتكر الكتلة الأضخم في الاقتصاد الوطني (70-80%)، ويخترع التحليلات التي تعينه على تغطية كونه جزء من البيروقراطية المستفيدة من السلطة، ويحرّض اليسار العالمي لكي يدافع عن سلطة رأسمالية ريعية مافياوية تحت حجة أنها "معادية للإمبريالية"، أو "مانعة" للسيطرة الإمبريالية، وهو هنا لا يرى كم هو بعيد عن الماركسية، وينحكم لرؤية صورية، أساسها المصالح.

بينما تاه "اليسار المعارض" بين التعلّق بـ "طريق التغيير الديمقراطي السلمي الآمن"، والتبعية للأصولية والقوى الليبرالية، بين الانطلاق من أن الحل لا يمكن أن يتحقق إلا بـ "الحوار" من أجل تحقيق "انتقال سلمي آمن"، وبين قبول التدخل الإمبريالي، و"التحالف" مع "الغرب" كطريق لتحقيق التغيير وبناء الديمقراطية.

كل هذا اليسار فوجئ بالثورة، وهو لم يضع الشعب في كل حساباته، لهذا ظل بعيداً عنها، يطرح الحلول التي يراها سواء من خلال السلطة أو من خلال "الخارج"، لهذا ظلت الثورة عفوية وشعبية، خصوصاً وأن كل المعارضة كانت في الوضعية ذاتها.

لكن، يساريون كثر شاركوا في الثورة، من كادرات وقواعد "يسار السلطة"، ومن كادرات وقواعد "اليسار المعارض"، ومن يساريين كانوا قد "هربوا" من كل هذه الأحزاب "اليسارية"، أو شباب كان يميل يساراً، اعتقل واستشهد وتشرّد الكثير منهم، ولازالوا يقاتلون مع الشعب من أجل انتصار الثورة.

وإذا كانت "المعارضة الليبرالية"، ومنهم بعض النخب الشبابية التي شاركت في البدء، قد عملت بكل قوتها، وبدعم إعلامي هائل على حصر مطلب الثورة في إسقاط النظام من أجل الحرية، هذا التعبير العمومي الذي لا يحدد شيئاً، وإذا كانت القوى الأصولية عملت على أن تلبس الثورة طابعها الأصولي، لكي تظهر كثورة "إسلامية"، وهي تجهد الآن لكي تفرض ذلك بالقوة المسلحة، فإن ما يجب أن يكون واضحاً هو أن الشعب يريد تحقيق مطالبه الملموسة، وهو يريد إسقاط النظام من أجل ذلك.

ما يجب أن يكون واضحاً هو أن الشعب يريد تحقيق مطالبه الملموسة، وهو يريد إسقاط النظام من أجل ذلك. فالبطالة والفقر والتهميش لا حلول لها إلا بتغيير التكوين الاقتصادي الذي أتت به الليبرالية، وليست فقط نتيجة احتكار عائلة مخلوف له.

فالبطالة والفقر والتهميش لا حلول لها إلا بتغيير التكوين الاقتصادي الذي أتت به الليبرالية، وليست فقط نتيجة احتكار عائلة مخلوف له.

بالتالي، يجب أن ينهض اليسار من جديد، فهذا الأمر هو من فعل يساري فقط، حيث ليس في وارد الليبراليين أو "الإسلاميين" تغيير التكوين الاقتصادي الرأسمالي الريعي، وبهذا يجب على اليسار أن يطرح بديلاً مجتمعياً انطلاقاً من ذلك، وهو وحده انطلاقاً من ذلك القادر على تأسيس الدولة العلمانية الديمقراطية، وتعميم الحريات، لأنه يؤسس لنمط اقتصادي قادر على خلق الاستقرار، وتجاوز التبعية والعوز، والمساعدات والقروض التي تربط البلد برابط تبعي ينهكها.

هؤلاء اليساريون يجب أن ينشطوا بفاعلية أكبر، أن يراكموا تجاربهم ووعيهم، وأن يتنظموا بشكل أفضل، الثورة بحاجة إلى اليسار، تطورها يفترض ذلك، وانتصارها أيضاً، ولا شك في أن تأسيس ائتلاف اليسار السوري جاء في سياق هذا المسعى الذي نأمل أن يتوسع ويكبر من أجل أن يفرض اليسار قوته الفعلية.

اليسار ضرورة للثورة، ضرورة لتطورها، وضرورة لانتصارها، وسيصبح كل من طفى على سطح الثورة أثر بعد عين، بالضبط لأنه لا يمتلك مقدرة على الدفع بالثورة إلى الأمام، ولا يمتلك حلولاً لمشكلات الشعب الذي ثار لأنه يريد التغيير العميق.

اليسار يجب أن يكون هو الثورة، والثورة لا بد من أن تكون يسارية، هذا هو أفق الانتصار.

نريد ثورةً أم إصلاحاً..؟!

قامت الثورة السورية ضد الاضطهاد والفساد، وضد الهميش، وبدافع من تناقضات المجتمع الطبيعية المتراكمة في ظل الاستبداد والنهب؛ فهي وبكل ما تواجهه من عنف دامٍ، قفزةٌ نوعيةٌ عميقة، تهدف إلى دفع عجلة التاريخ إلى الأمام. ولكن! ليس من الضروري أن تحقق أهدافها. فقد تحدث انتكاسات إن لم تنظم قواها الفاعلة خدمة لهدفها في إسقاط النظام وتغيير شكله السياسي ونمطه الاقتصادي المرافق. لذلك فإن الثورة هي أيضاً ضد الحلول الإصلاحية التجميلية.

وفي الحالة السورية يتمثل هذا البديل الإصلاحي عن الثورة في خيارين. الأول: إصلاحٌ طرحه النظام وبعضُ قوى المعارضة المقربة منه، ويقوم به النظام، وهو بديل سطحي تجميلي ومفضوحٌ للجميع، وقد سقط من كل الحسابات. والثاني: إصلاح تطرحه بعض المعارضة المكرسة في الخارج، يقوم على رحيل رموز النظام، وإبقاء النظام بمنظومته المافياوية الناهبة المفقِرة للشعب، مع تبديل الوجوه الحاكمة والمستفيدة، وترسيخ النمط الاقتصادي الذي ساد في العقد الأخير من حكم النظام، وهو اقتصاد السوق الحر الليبرالي الجديد، وترسيخ تبعيته للإمبرياليات العالمية. وهذا البديل لم يسقط بعد من حسابات السوريين، ويحول دون إسقاطه، أو الحد من قدرته على إعادة إنتاج النظام القديم، عدمُ تبلور ملامح وعي طبقي يؤسس لقيام نضالات شعبية منظمة، عمالية وفلاحية وطلابية، تحول دون إعادة إنتاج النظام القديم، ويحول دون تحقيق ذلك العنف والدمار الهائل الذي يمارسه النظام طوال عامين، وإن كان هذا الوعي الطبقي الحسي هو في صميم أسباب الثورة.

وكما أن الثورة تمكنت من كسر شوكة الآلة القمعية للنظام خلال عامين، ودون أن تتلقى دعماً مهماً، وبآلية تراكمية، هي أشبه بالنحت في الصخر، كذلك فإن مشوار بناء أدوات الضغط (النقابات المهنية والهيئات الشعبية) يجب أن يبدأ، ويتم دعمه بكل قوة، لأنه الأداة التي ستحول دون سرقة الثورة وإعادة تأسيس النظام القديم، مع تقديم بعض الإصلاحات المخادعة، كإطلاق بعض الحريات السياسية والاجتماعية والفكرية، مع ترسيخ نمط اقصادي منفلت، ربحي وغير منتج، مما يجعل من المستحيل إرساء الاستقرار في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري، الذي صار إليه الشعب السوري خلال عامين من الفتك والتدمير؛ وما يحدث في تونس ومصر خير مثال على ذلك، إذ يبدو جلياً أن النظام القديم يعيد إنتاج نفسه، وإن تغيرت وجوه الحكام، على الرغم من محاولة القوى المعادية لأهداف الثورة، الدولية منها والعربية والمحلية، عبر وسائل إعلامها المختلفة، تقزيم المشكلة وجرها إلى مايشبه الصراع الهوياتي (إسلامي/ علماني)، وجر المجتمع أو تخويفه من اقتتال أهلي، من أجل التشويش على الثورة، وإعادة بناء النظام القديم، وإن بحلة إصلاحية جديدة.

وإذ استسهلت بعض قوى المعارضة السورية الحوار والتفاوض مع النظام، ربما بحسن نية تجنباً لمزيد من الدمار، فإن بعضاً آخر من المعارضة يستسهل اللهاث وراء الدول الرأسمالية، وطلب الدعم منها، في حين أن هذه الدول هي ألد أعداء الثورات الشعبية وإن أظهرت العكس، إذ تعتمد تلك المعارضات في رؤيتها على انبهارها بالحريات التي تحظى بها شعوب تلك الدول، وبأنظمة حقوق الإنسان السائدة فيها، متناسين وغافلين عن أن تلك الشعوب لم تحصل على مكاسبها بواسطة الأنظمة الرأسمالية الحاكمة فيها، وإنما بنضالاتها المريرة عبر عقود طوال لنيل تلك المكتسبات، وأن تلك الأنظمة لم تتوقف يوماً عن نسج المؤامرات لتحطيم قوى الضغط الشعبية، وسلب شعوبها تلك المكاسب.

هذه مهمة اليسار الماركسي في الثورة: تنظيم القوى الشعبية وبلورة أهدافها وبلورة وعيها الطبقي، وقيادتها، لتشكل قوة فاعلة وضاغطة على الحكم القادم أياً كان، هي مهمة صعبة! تحتاج إلى بناء جيل جديد من الشباب الثائر، المتفائل والواثق بقدراته وبثورته، والاعتماد عليه بدلاً من جيل اليسار القديم المتقاعس والمنهزم، سواء اليسار التقليدي المتقوقع «المتمذهب» بجمود في المقولات الماركسية، أو اليسار «المتلبرل» المرتهن للإرادات الإمبريالية العالمية، والمستسلم لشروطها مهما كانت، ولكن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة.

وداعاً شكري بلعيد... ومهمة اليسار الراهنة

إن استشهاد شكري بلعيد، وهو المحامي الذي دافع في زمن زين العابدين، عن حق المعتقلين، بالحرية، أكانوا إسلاميين أم علمانيين، يأتي في أجواء تسيطر عليها حركة النهضة، لجهة التشدد إزاء التوجهات اليسارية العامة في المجتمع ومحاصرة الاتجاهات الوطنية الديمقراطية، وفسح المجال واسعاً لمختلف أشكال الانتهاكات في حق القوى اليسارية والوطنية ومختلف أشكال الإبداع، من إعلام وفنون وغيرها كثير.

إن استشهاد شكري، وهو الذي أشار قبل مقتله إلى أن حركة النهضة تؤسس لميليشيا خاصة بها وتسمم الأجواء الديمقراطية، يوضح رثاثة العقل الديمقراطي لأهم حركة إسلامية في المنطقة العربية، لجهة إدعائها بالدمقرطة والانفتاح، ويؤسس لفهم جديد: إن الديمقراطية كنظام يؤسسها اليسار مع مخالفاته من أجل نهضة شاملة في بلاد الثورات العربية، انطلاقاً من الديمقراطية، وبالتالي تصبح الديمقراطية قضية اليسار التونسي والعربي مع مخالفاته، وفي هذا يمكن لتونس وللدول العربية، أن تخرج من مأزق الصدام بين الإسلاميين وبين مختلف القوى السياسية، لصالح الصراع المفتوح من أجل نهضة البلاد، وذلك بين من يعيقون التطور العام ومن يعمل من أجل حزب سياسي واحد أوحد.

الإسلاميون لم يتعلموا شيئا من التاريخ، ولا زالوا يتوهمون أن الشعب يساندهم؛ بينما الشعب فعلاً يريد حقوقه ومنها الديمقراطية، وهو ليس بحاجة لمن يعلمه الإيمان أو يحكمه باسم الدين، فالتوانسة والشعوب العربية، تعي الدين جيداً، وثوراتها لا تتناقض مع الدين، بل مع أنظمة شمولية ومع كل نزعة شمولية تظهر، وهذا ما نرصده من خلال ثورات الشعوب المتجددة في كل من مصر وتونس ضد قوى الإسلام السياسي، التي لا تحاصر الديمقراطية التي أتت بها الثورات فقط، ولكنها أيضا لم تقدم شيئاً لصالح ملايين المفقرين، بل ويفتحون البلاد لمزيد من النهب عبر البيوتات المالية العالمية، المسيطر عليها عبر الامبرياليات والتي تعمل لإعادة ترسيخ التبعية بعد الثورات.

تقف تونس على مفترق طرق، فإما إعادة إنتاج الثورة بمشروع ديمقراطي يقوده يسار موحد، وإما إعادة إنتاج النظام التسلطي التبعي بقيادة إسلامية هذه المرة، ومع إدراكنا أن الشعب الذي افتتح عهد الثورات الشعبية العربية الراهنة لن يسمح بالخيار الأخير، إلا أننا نهيب باليسار التونسي، والعربي أن يدرك وأن يلعب دوره في إنجاز المهمات الديمقراطية تجنيبا للبلاد عبء التجاريب المكلفة.

من أجل مصالح الشعب المفقّر

ومن أجل وحدة اليسار الماركسي

نريد إسقاط النظام

اليسار والثورة

الثورة هي ثورة شعب. فقد بدأت فئات شعبية الحراك انطلاقاً من مطالب محددة. شباب الفئات الوسطى تريد الحرية لأنها ولدت في ظل نظام استبدادي شمولي. رضعت كل ممارساته لصياغة وعيها وتكوينها منذ أن دخلت المدرسة. حيث أُدخلت في "قالب" صياغة يهدف إلى "تعليم الانضباط" وتشكيل الوعي "الخضوعي". وتمجيد "الرئيس". وأيضاً فئات شعبية عانت من انحدار وضعها بعد سيطرة اللبرلة وتحكّم فئة عائلية مافياوية بالاقتصاد. وأخرى لا يفي راتبها قوت يومها. وثالثة لا تجد عملاً بالأصل.

مسحوقون ومهمشون ومفقرون صاروا كذلك في ظل سلطة استبدادية لم تسمح بأن يعبّروا عن حاجاتهم. أو يحتجوا على وضعهم. أو يطالبوا بالعمل أو الأجر الذي يجعلهم قادرين على العيش. لكن الانهيار فرض عليهم أن يكسروا حالة الخوف التي يؤسسها الاستبداد الطويل. لم يجدوا أحزاباً تبلور مطالبهم التي يعرفونها بإحساساتهم. ووجعهم اليومي. ولا أن تبلور شعاراتهم التي يجب أن ترفع لكي تعلن بأن ثورتهم هي لأهداف واضحة. وأيضاً لكي تنظّم الثورة. وهم الذين عمل الاستبداد الطويل على تدمير السياسة والثقافة في المجتمع مما جعلهم بعيدين عن كل ذلك. رغم أن الثورة هي سياسة وثقافة وتنظيم.

هذا الأمر يطرح مسألة اليسار. أين كان كل تلك السنوات التي سبقت؟ وأين الوعي والتنظيم الذي يجب أن يضخه في ثورة شعبية؟ فالثورات ارتبطت طويلاً باليسار. وكان هو محرّكها في كل العقود السابقة. وكان هو الجدير بها. وكان اليسار فاعلاً في سورية طيلة عقود سابقة. فأين هو الآن والثورة تشتعل مؤكدة الفكرة التي قالت بها الماركسية منذ زمن طويل. التي تؤكد بأن الصراعات هي صراعات طبقية. وأن الفقر والتهميش والبطالة كلها تقود إلى الثورة؟

لن نتكلم في التاريخ. لكن سنشير إلى أن "يسارنا". الذي قبع بعض من خيرة مناضليه في السجون لسنوات. كان إما يتلبرل أو يعتبر بأن الأولوية

«اليسار السلطوي» الذي باتت قياداته جزء من بيروقراطية السلطة، وبالتالي تداخلت مصالحها معها، يهمس بـ "الديمقراطية"، وينتقد السياسة الاقتصادية منبهاً من أثرها على السلطة، من منطلق الحرص على السلطة وليس من أي منظور طبقي.

المطلقة هي لتحقيق "الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية" في الوقت الذي كانت اللبرلة تطحن الطبقات الشعبية. وتدفعها إلى وضع لا تستطيع العيش فيه. لقد فتح انهيار الاتحاد السوفيتي على تحوّلات كبيرة طالت هذا اليسار. حيث أصبحت الديمقراطية هي مطلبه الأول. والتي كان بعضه يعتبر أنها المدخل لطرح كل المطالب الأخرى التي يجب أن تؤجل الآن. وبات جازماً بأن اللبرلة هي ضرورة بالتالي من أجل تحقيق الديمقراطية. تأمر الذي أبعده عن تلمس السياسة الاقتصادية التي بدأتها السلطة منذ سنة *1991*. لكن خصوصاً من سنة *2000* باستلام بشار الأسد السلطة وراثة. وكثير من هؤلاء كان يرحّب بهذه اللبرلة على أمل أن تأتي بالديمقراطية.

وكان "اليسار السلطوي" الذي باتت قياداته جزء من بيروقراطية السلطة. وبالتالي تداخلت مصالحها معها. يهمس بـ "الديمقراطية". وينتقد السياسة الاقتصادية منبهاً من أثرها على السلطة. من منطلق الحرص على السلطة وليس من أي منظور طبقي. لهذا كانت قواعد هذا اليسار تتلمس أزمة الطبقات الشعبية وإنْ لم تكن تتجرأ على الدفاع عنها. بينما كان "اليسار المعارض" يغرق في حلم الديمقراطية غير منتبه لوضع الطبقات الشعبية. أو غير مبالٍ بها ما دام بات اقتناعه عميقاً باللبرلة التي تأتي بالديمقراطية.

"اليسار السلطوي" لازال يدافع عن السلطة. التي هي بالتوصيف الطبقي رأسمالية ريعية ومافياوية

الحب في زمن الثورة

كانت سهى في السابق تراعي القيود الاجتماعية المفروضة عليها من أهلها ومجتمعها المحلي المحافظ. على الرغم من رفضها لها. وحين اندلعت الثورة. أدركت أنها ثورتها هي أيضاً. ثورة الأنثى ضد كل أشكال التمييز الذكوري. فلم تمنعها تلك القيود من الانخراط بها. فشاركت في المظاهرات وفي الإغاثة. وساعدت الجيش الحر في التنقل على الحواجز ونقل السلاح والطعام والدواء.

حسن. صديقها الثائر. شاركها في كل نشاطاتها. ومغامراتها الخطرة. فأحبها وأحبته. وبعد أن نجيا من إحدى قذائف الميغ على الغوطة الشرقية. أعلنا خطوبتهما. متجاوزين كل العقبات التي تمنع ذلك. خاصة كونهما من طائفتين مختلفتين. وسط مباركة ودعم من الثوار.

الماركسي الذي رأى...!

حسم جواد خياره مع الثورة. وحينما أراد مغادرة عمله. في إحدى المؤسسات التي يملكها شيوعي معتّق. لم يتعرف لجهوده الكبيرة. فخرج بخفي حنين. جواد هذا لم يلتفت مرة نحو الخلف. فقد اهتدى إلى أصله: حيث الشعب الثائر مكان الماركسيين.

لم يترك نشاطاً إلّا ومارسه لنجاح ثورة الشعب. فهي ثورة الفقراء بحق. فكيف لماركسي أن يتكلم عن مؤامرة وأن يتحدث عن أن الوطن في خطر وكل هذا الدمار والقتل يمارسه نظام متوحش؟! ويرد على هذا المنطق. قائلاً: الشعب هو الذي في خطر. كان كذلك قبل الثورة والآن وربما في المستقبل!.

جواد. لا تجده في مكان واحد. ويبحث دائماً عن وقت إضافي في ساعات اليوم لتنتصر الثورة. ما يؤلم جواد فقط: أن والدته تبكيه دائماً وكذلك أسرته. ولكنها. ومع انسياب دموعها تقول له: افتخر بك يا ولدي. أكمل مشاورك. والله يحميك.

بالعربي الفصيح:

عودة اليسار إلى الشعب

قبل أن تبدأ الثورة. وحالما بدأت. كان تيار من اليسار. والماركسي منه تحديداً. قد وطّن نفسه. بعيداً عن الأحزاب الشيوعية. وقريباً جداً من الشعب. ولكنه لم يستطع مدّ جسور حقيقية له بين فئاته. وقد ثبّت النظام بشموليته ذلك الفصل. ولكن. ومع الثورة بدأت خيوط العنكبوت بالنسخ. وباعتبار الشمولية تكرّست كهمجية. فإن السياسة بمعناها كقوى سياسية وتنظيمات ونقابات واتحادات وجمعيات. فإنها لا تزال بعيدة المنال.

يعنينا اليسار. ولا سيما ائتلاف اليسار السوري. فقد برز كجهة في الثورة. ومن موقع نشاطات الثورة ومن موقع الرؤية النظرية والسياسية لها. وفي هذا تموقع فيها. وقدّم مساهمات إعلامية اقتصرت على جريدة نصف شهرية. وصفحة إعلامية مميزة. محاولاً التصدي لمشكلات الثورة. ولم يذهب أبداً نحو التنظير أو الأيديولوجية. رغم الحاجة الماسة لهما؛ فغياب ذلك. يؤدي إلى تعقّد حل المشكلات. والعكس صحيح. واكتفى في هذا بالرؤية النظرية الأساسية كمنهجية معرفية لفهم التعقد الواقعي.

عناه ولا يزال. مناقشة أعقد القضايا. بدءاً من الموضوع العسكري. إلى موضوع العلاقة بين الطوائف. إلى مسألة الانهيار الاقتصادي للطبقات المفقرة. إلى طبيعة النظام والموقف منه. وحدّد برنامجه أثناء وبعد الثورة. وحاول جاهداً ولفترات طويلة ألا يَدخل في حكايا المرحلة الانتقالية ما دام ليس هناك من طريق واضح لسقوط النظام. ولكنه ومع تباشير رحيل النظام. بدأ يهتم. فقدم تصوّره الأولي في الأعداد السابقة.

اليسار. ولا سيما هذا الائتلاف ومعه بعض التشكيلات اليسارية الحديثة. يحاول العودة نحو الشعب. نحو الطبقات الأكثر فقراً. فهو في كامل رؤيته ينطلق من مصالحها ومنها. فهي صاحبة المصلحة الحقيقية في نظام ديمقراطي. لتحقيق مصالحها ومصالح بقية أفراد الشعب. وهي صاحبة المصلحة في بناء دولة حقيقية. وهي الأكثر تضرراً من الانفتاح الاقتصادي الليبرالي ما قبل الثورة. والذي لعب دور الشرط المحدد للثورة.

اليسار بكونه جزء من الثورة. ينسف فكرة المؤامرة كسبب للثورة. وينسف الدفاع عن فكرة الوطن دون مواطنين. وينتقد دون تلكؤ. الدور المغرق في السلبية والانتهازية للمعارضة المكرسة. ويحارب الاتجاهات الأصولية الراغبة في التسلط عليها. ويعمل لتحقيق مصالح الطبقات المفقرة.